

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21  
Email: [oau-ews@telecom.net.et](mailto:oau-ews@telecom.net.et)

---

مجلس السلم والأمن  
الاجتماع الثلاثون بعد المائة  
29 مايو 2008 - أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/2(CXXX)

الأصل: فرنسي

تقرير رئيس المفوضية  
عن الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى

## تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى

### أولا - مقدمة

1- خلال اجتماعه السابع والستين المنعقد في 7 ديسمبر 2006، بحث المجلس الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى على أساس تقرير بعثة الخبراء المتعددة الاختصاصات التي كانت مكلفة بتقييم احتياجات جمهورية إفريقيا الوسطى في مجال إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع ورفع توصيات حول المساهمة التي يمكن أن يقدمها الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء [PSC/PR/3(LXVII)]. وكانت البعثة التي ترأسها السيد مامادو لامين لو، رئيس الوزراء السابق في السنغال وضمت في عضويتها ممثلين عن بنك التنمية الإفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا قد زارت بانجي في أبريل 2006. وبمناسبة هذا الاجتماع، بحث المجلس المذكرة الإعلامية التي قدمتها المفوضية حول بعثة تقييم الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى [PSC/PR/2(LXVII)]. زارت هذه البعثة التي ترأسها المبعوث الخاص لرئيس المفوضية لجمهورية إفريقيا الوسطى، السيد الصادق فيالة، جمهورية إفريقيا الوسطى في نوفمبر 2006. تلقى المجلس إحاطة من السيد إيلي دوتي، رئيس وزراء جمهورية إفريقيا الوسطى آنذاك.

2- في ختام مداولاته، اعتمد المجلس المقرر [PSC/PR/Comm(LXVII)]. وقد تضمن المقرر، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- مطالبة الحركات المتمردة في جمهورية إفريقيا الوسطى بالكف عن استخدام القوة وتبني نهج الحوار من أجل إيجاد حلول للمشاكل القائمة على أساس احترام مؤسسات الجمهورية؛ ودعوة رئيس المفوضية إلى دعم الجهود المبذولة في هذا الاتجاه.
- تشجيع دول المنطقة على بحث السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز القوة المتعددة الجنسيات للمجموعة الاقتصادية لوسط إفريقيا لتمكينها من الإسهام بشكل أكثر فعالية في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى.
- التأكيد على ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، باسم التضامن الإفريقي وعلى أساس إطار العمل بشأن إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع المعتمد من قبل المجلس التنفيذي خلال دورته العادية التاسعة المنعقدة في بانجول بجامبيا من 25 إلى 29 يونيو 2006 [EX.CL/Dec.302(IX)]، بدعم الجهود الرامية إلى ضمان الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي لجمهورية إفريقيا الوسطى وتعزيز السلام والاستقرار فيها.
- دعوة رئيس المفوضية اتخاذ التدابير اللازمة لتوعية المجتمع الدولي بشأن الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى وتعبئة الدعم الضروري، بما في ذلك من خلال تنظيم مائدة مستديرة للمانحين لتعبئة الموارد اللازمة لصالح جمهورية إفريقيا الوسطى وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبنك التنمية الإفريقي.

3- يستعرض التقرير الحالي تطورات الوضع وكذلك الأنشطة التي قامت بها المفوضية في إطار متابعة مقرر مجلس السلم والأمن الصادر في 7 ديسمبر 2006 ويتضمن في الختام مجموعة من التوصيات حول الدعم الإضافي الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد الإفريقي للعملية الجارية.

## ثانيا - الأحداث الرئيسية منذ ديسمبر 2006

### ألف - الجوانب الأمنية والإنسانية والسياسية

4- شهدت الفترة قيد الاستعراض تضاعف الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار السياسي الشامل ووضع حد لأنشطة المجموعات المسلحة على الأرض. ويجدر بالذكر هنا أنه اعتباراً من عام 2006 وفي ظل تزايد المواجهات بين القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى وعدد من المجموعات المسلحة، برزت ثلاث حركات سياسية - عسكرية على الساحة السياسية: الجبهة الديمقراطية لشعب إفريقيا الوسطى بزعامة السيد عبد الله مسكين؛ والجيش الشعبي لاستعادة الديمقراطية بزعامة لوران جيم وويي؛ واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع الذي يترأسه ذكرياء دمان.

5- حرصاً منها على إيجاد حل تفاوضي، اتخذت سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى عدة مبادرات تجاه المجموعات المسلحة. وقد مكنت الاتصالات الجارية الحكومة من توقيع اتفاقيين الأول مع الجبهة الديمقراطية لشعب إفريقيا الوسطى في سرت بتاريخ 2 فبراير 2007 والثاني مع اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في بيراو بتاريخ 13 أبريل 2007. غير أن تنفيذ هذين الاتفاقيين واجه بعض الصعوبات. ذلك أن ذكرياء دمان وعبد الله مسكين اللذين تم تعيينهما مستشارين في رئاسة الجمهورية للمشاركة مباشرة في عملية تسوية الأزمة، لم يتقلدا بعد منصبيهما من جهة وأن الحكومة لم تتمكن من جمع الإمكانيات المالية واللوجستية الضرورية لتجميع مقاتلي المجموعات المسلحة والتكفل بهم وإعادة إدماجهم، من جهة أخرى. أما الجيش الشعبي من أجل استعادة الديمقراطية الذي لم يكن قد وقع اتفاقاً مع الحكومة، فقد واصل بل وضاعف من أنشطته العسكرية ضد قوات الدفاع والأمن، لاسيما في مقاطعات نانا - غريبيزي وأوهام وأوهام - بيندي وهي من المناطق الشمالية.

6- فضلا عن هذه المواجهات، استمرت أعمال قطع الطريق عموماً على أيدي أفراد الزاراغينا (قطاع الطرق) في مناطق عدة من البلد. غير أن هذه الأعمال تبقى أكثر شيوعاً في المناطق التي تحيط بمواقع التعدين ومناطق تربية الماشية. وتواجه حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى صعوبات للتعامل مع هذا الوضع نتيجة ما تعاني منه من قيود هائلة في مجال الموارد البشرية والمادية.

7- في الواقع، يعاني جزء كبير من مناطق هنترلاند وبعض طرق المواصلات في جمهورية إفريقيا الوسطى من انعدام الأمن المزمّن. وفي هذه الظروف، واصل السكان النزوح إلى البلدان المجاورة مثل تشاد والكاميرون والاختباء في الحقول أو تنظيم أنفسهم في مجموعات للدفاع عن النفس.

8- باستثناء مقاطعة فاكاغا حيث لوحظ استمرار عودة السكان إلى قراهم منذ توقيع اتفاق بيراو للسلام، فإن الوضع الإنساني يمضي في التدهور في الشمال الغربي والوسط الشمالي، في ظل استمرار الصراعات العنيفة بين القوات الحكومية والجيش الشعبي لاستعادة الديمقراطية. وحسب ما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، زاد عدد اللاجئين من جمهورية إفريقيا الوسطى في الكاميرون من 26.000 إلى 45.192 خلال الفترة من أغسطس إلى أكتوبر 2007. ويبلغ عدد المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى 19.700 شخص في حين لجأ 98.000 شخص إلى الكاميرون وتشاد والسودان.

9- في هذا السياق، تعالت أصوات سواء على الصعيد الوطني أو الدولي لمطالبة سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى باستئناف الحوار مع كافة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في البلاد. وبعد موافقته من حيث المبدأ على هذا الحوار، طلب الرئيس فرانسوا بوزيزيه من فريق الحكماء إجراء مشاورات مع كافة فئات مجتمع إفريقيا الوسطى لإيجاد حلول للأزمة التي تواجه البلاد. وفي تقريره النهائي الصادر في مارس 2007، اقترح فريق الحكماء إجراء حوار شامل يشارك فيه مختلف المجموعات المسلحة لحل الأزمات العسكرية والسياسية التي يعاني منها البلد.

10- في ختام سلسلة من المشاورات مع مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية وممثلي الفئات الاجتماعية والمهنية وكذلك مع البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية المعتمدة في جمهورية إفريقيا الوسطى، أصدر الرئيس بوزيزيه في نوفمبر 2007 مرسوماً يقضيان بإنشاء لجنة تحضيرية للحوار السياسي الشامل تضم 25 عضواً موزعين كما يلي: خمسة عن المعارضة الديمقراطية؛ وخمسة عن الأحزاب المؤيدة للحكومة؛ واثنين من أحزاب الوسط السياسية؛ وخمسة عن المجتمع المدني؛ وخمسة عن السلطات العمومية؛ وثلاثة عن الجماعات المسلحة.

11- إن الجيش الشعبي لاستعادة الديمقراطية الذي كان قد رفض في البداية المشاركة في الحوار لأسباب تتعلق بأمن ممثله في نانجي، قد انضم أخيراً إلى اللجنة التحضيرية للحوار السياسي الشامل. وقد جاءت مشاركة الجيش الشعبي ن أجل استعادة الديمقراطية نتيجة محادثات مطولة مع كبار زعماء هذه المجموعة السياسية-العسكرية لاسيما لوران جيم ووي، جرت بدعم من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى، السيد فرانسوا لوسيني فال. وقد أدت هذه الاتصالات المستمرة أخيراً إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار والسلام بين حكومة إفريقيا الوسطى والجيش الشعبي من أجل استعادة الديمقراطية في ليبرفيل بتاريخ 9 مايو 2008 برعاية الرئيس الحاج عمر بونغو أوديمبا. رحبت المفوضية بهذا الاتفاق الذي يمهد الطريق أمام سير الحوار السياسي المقبل في بيئة هادئة وعلى أسس توافقية وشاملة.

12- تم تكليف مركز الحوار في المجال الإنساني، وهو منظمة غير حكومية تتخذ من جنيف مقراً لها برئاسة اللجنة. وقد شارك المركز بصورة فعالة في الاتصالات مع المجموعات المتمردة والمحادثات مع الفاعلين السياسيين في جمهورية إفريقيا الوسطى، بينما تم تعيين الأمم المتحدة، عبر مكتب الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى والمنظمة الدولية

للفرانكوفونية كميشرين. في 18 ديسمبر 2007، تم تنصيب اللجنة التحضيرية بصورة رسمية وشرعت في مباشرة مهمتها.

13- وفقا للمرسوم القاضي بإنشائها، يتعين على اللجنة التحضيرية القيام بما يلي:

- إعداد وجمع وثائق العمل المتعلقة بالمسائل التي تم الاتفاق عليها في إطار الحوار (المسائل السياسية ومسائل الحكم والوضع الأمني والمجموعات المسلحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية).
- تحديد برنامج العمل والجدول الزمني وعدد المشاركين وتوزيع حصص المشاركة بين الكيانات المعنية.
- مواصلة الاتصالات مع المجموعات المسلحة النشطة على الأرض وكذلك مع الزعماء السياسيين المقيمين في الخارج بهدف إقناع الجميع من الانضمام إلى عملية السلام الجارية بروح المصالحة.

14- اختتمت اللجنة التحضيرية أعمالها في 31 مارس 2008 وقدمت تقريرها النهائي إلى الرئيس بوزيزيه في 25 أبريل. وقد تضمن التقرير مقترحات عدة حول مختلف جوانب مهمة اللجنة التحضيرية. وقد تمثل حجر العثرة الرئيسية في تحديد مكان انعقاد الحوار، خاصة أنه يشكل عاملا سيحدد المشاركة الفعلية لبعض الزعماء السياسيين والمجموعات السياسية العسكرية في المنفى. أوصى أعضاء اللجنة التحضيرية بعقد الحوار في بانجي، على أن تتخذ سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى التدابير الضرورية سواء على الصعيد القانوني أو الأمني. أقتراح تعيين الاتحاد الإفريقي كميستر دولي على غرار الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

15- بقى الوضع الأمن هادئا نسبيا طوال سير أعمال اللجنة التحضيرية، بالرغم من ورود تقارير عن حدوث مواجهات متقطعة بين القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى وعناصر من الجيش الشعبي من أجل استعادة الديمقراطية وهجمات نفذها الزار اغينا في مقاطعتي أو هام - بيندي وأو هام. يجدر بالذكر أن الجيش الشعبي لاستعادة الديمقراطية قد أجرى بعض التعديلات في قيادته السياسية وعين جان جاك ديمافوت، وزير الدفاع السابق في حكومة الرئيس أنج فليكس باتاسي رئيسا له، بينما شهد تحالف القوى الديمقراطية من أجل التجمع بعض الانشقاقات بعد افتتاح أعمال اللجنة التحضيرية وإطلاق سراح زعيمة الحركة، أبكر سابون وميشيل جوتوديا اللذين كانا معتقلين في بينين، في شهر فبراير 2008. في 14 مارس 2008، وقعت مواجهة بين مجموعة منشقة وعناصر بقيت موالية لذكرياء دمان على الطريق الواصل بين ترينغولو وجورديل (مقاطعة فاكاغا).

16- ظلت استقالة رئيس وزراء جمهورية إفريقيا الوسطى، إيلي دوتي (الذي كان قد عين في نونيو 2005) في 18 يناير 2008، أحد الأحداث الرئيسية التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير. جاءت هذه الاستقالة في خضم التوترات الاجتماعية الناجمة عن إضرابات قام بها موظفو القطاع العام والطلبة لمطالبة الحكومة بتسوية متأخرات المرتبات والمعاشات والمنح فضلا عن رفع المرتبات المجمدة منذ عدة سنوات. وقد تفاقت حدة التوتر الاجتماعي في أواخر عام 2007. وفي بداية عام 2008، أطلق موظفو القطاع العام

إضرابا عاما ودعوا كافة السكان إلى الاستنفار والوقوف إلى جانبهم. وبينما كان البرلمان يستعد لمقابلته في 19 يناير 2008، قدم رئيس الوزراء إيلي دوتي في 18 يناير استقالة حكومته إلى الرئيس بوزيزيه الذي قبل بها. في 22 يناير، تم تعيين السيد فوستين أرشانج تواديرا، رئيس جامعة بانغي رئيسا جديدا للوزراء وتم تشكيل حكومة جديدة في 28 يناير.

## باء - أنشطة القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ونشر القوة الأوروبية في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى

17- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أداء مهمتها لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى. وتشارك القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التي تدعم قوات الدفاع والأمن لإفريقيا الوسطى في تأمين المناطق التي تنتشر فيها وتساعد على إعادة هيكلة وتدريب القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى. فضلا عن ذلك وفي إطار تعزيز وجودها في جمهورية إفريقيا الوسطى، فتحت القوة المتعددة الجنسيات موقعا رابعا في باوا، تم تدشينه في 1 أبريل 2008 إلى جانب بيريا وبوزوم وكاغا - باندورو.

18- سعيا لتعزيز قدرات القوة، قرر رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، خلال قمتهم المنعقدة في برازافيل بتاريخ 30 نوفمبر 2007، نقل المسؤوليات العملياتية للقوة من المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا إلى المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وكلف لجنة السفراء التابعة له بدراسة إمكانية تحقيق ذلك. وموازا لذلك، قررت السلطات الكاميرونية تزويد القوة المتعددة الجنسيات بوحدة قوامها 119 عنصرا. وبذلك يبلغ إجمالي القوة إلى نحو 500 عنصر. وفي رسالة موجهة إلى مفوض السلم والأمن المنتهية ولايته في 27 ديسمبر 2008، ذكر الأمين العام للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا بالمقرر الصادر في ليبرفيل وأوضح أن أنشطة التخطيط ونقل المسؤوليات المرتقبة ستبدأ في يناير 2008 على أن تنتهي بحلول يونيو القادم.

19- في قراره 178 (2007) الصادر في 25 سبتمبر 2007، وافق مجلس الأمن للأمم المتحدة على إنشاء وجود متعدد الأبعاد في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى بغرض المساعدة في تهيئة ظروف أمنية مواتية لعودة اللاجئين والمشردين بصورة طوعية وأمنة. قرر مجلس الأمن أن تضم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد عددا أقصاه 300 شرطي و 50 ضابط اتصال عسكري وعددا مناسباً من الموظفين المدنيين. وفي الوقت نفسه، أذن مجلس الأمن للاتحاد الأوروبي، بأن ينشر عملية (يشار إليها فيما بعد بـ "عملية الاتحاد الأوروبي")، لمدة عام واحد بهدف دعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد لاسيما من خلال الإسهام في حماية المدنيين المعرضين للخطر وبصورة خاصة اللاجئين والمشردين داخليا وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وحرية تنقل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والإسهام في حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشأتها ومعداتنا.

20- من المتوقع أن تبدأ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد في مباشرة مهمتها في بانجي قريبا. كما أن من المنتظر أن تقوم الأمم المتحدة ببعثة إلى بيراو الواقعة في مقاطعة فاكاغا لبحث الأوضاع فيها وصياغة استراتيجية من شأنها تمكين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد من مواجهة المشاكل الأمنية في هذه المنطقة. شهد انطلاق عملية القوة الأوروبية بعض التأخر لأسباب تعود إلى الأوضاع الأمنية وتشكيل القوة. وفي أواسط مارس 2008، أكدت القوة الأوروبية أن العملية بلغت قدرتها العملياتية الأولية، وهي مرحلة تعتبر نقطة انطلاق تفويضه الذي يستغرق 12 شهرا. وفي جمهورية إفريقيا الوسطى، كانت العملية تهدف إلى وضع القوات الفرنسية المترابطة في بيراو والتي يبلغ قوامها 200 عنصر تحت قيادة القوة الأوروبية. ومن المتوقع أن تبلغ القوة قدرتها العملياتية الكاملة مع نشر إجمالي قوامها العددي البالغ 3700 عنصر بحلول شهر يونيو 2008. الأمر الذي سيمكن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد من إنشاء عدد من مخافر الشرطة من بينها مخفر واحد في بيراو.

### جيم - الحلقة الدراسية حول إصلاح القطاع الأمني

21- شهدت الفترة قيد الاستعراض أيضا تنظيم حلقة دراسية حول إصلاح القطاع الأمني في بانجي من 14 إلى 17 أبريل 2008. وكانت الحلقة الدراسية التي تم تنظيمها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء للتنمية، إلى تمكين حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى من أن تحدد، بصورة شاملة، الخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية الجديدة في مجال الأمن وطرق تنفيذ هذه الاستراتيجية فضلا عن آليات تنسيق تأخذ في الاعتبار مكانة الشركاء الإقليميين الفرعيين والإقليميين والدوليين وبرامج التدخل والمشاريع ذات الأولوية.

22- استعرضت الحلقة الدراسية أوضاع مختلف القوات والهيكل الموجودة (القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى والدرك والشرطة وإدارات المياه والغابات/الصيد/صيد الأسماك/البيئة، والأجهزة الاستخباراتية، والشركات الأمنية الخاصة والمليشيات وإدارة القضاء والسجون) وقامت بتحليل المخاطر ومشاكل السكان وتطلعاتهم. فضلا عن ذلك، بحثت الحلقة الدراسية، من بين أمور أخرى، الإشراف الديمقراطي على القطاع الأمني عن طريق السلطة التشريعية والمجتمع المدني؛ وإدارة القطاع الأمني؛ ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة ووجود المقاتلين الأجانب في أراضي جمهورية إفريقيا الوسطى. حددت الاستراتيجية التي اعتمدها الحلقة الدراسية سلسلة من الأنشطة التي يجب القيام بها على المدى القريب من قبل حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى، بينما سيتم القيام بالأنشطة المتوسطة المدى بدعم من الشركاء الدوليين.

### دال - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمالية

23- يشكل الإضراب العام لموظفي القطاع العام الذي انطلق في بداية عام 2008 وانتهى في فبراير 2008 بعد تسديد جزء من متأخرات الرواتب، دليلا على هشاشة الوضع الاقتصادي والمالي في جمهورية إفريقيا الوسطى. وإذا كانت الحكومة قد نجحت في

صرف الرواتب شهريا إلا أن مسألة المتأخرات التي تغطي حتى 36 شهرا بالنسبة لعدد من فئات الموظفين، لا تزال قائمة.

24- كان من أبرز ما تحقق في عام 2007 تعزيز التحسن الذي طرأ على مكاسب الاقتصاد الكلي في عام 2006. ومن المنتظر، حسب التوقعات، أن يصل النمو الفعلي للنتائج المحلي الإجمالي إلى 4,4 في المائة. فضلا عن ذلك، من المنتظر أن تمكن مواصلة تنفيذ برامج إصلاحية تم وضعها بالتعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية الحكومة من تحسين وضع المالية العامة لاسيما على مستوى تحصيل الضرائب.

25- على إثر اعتماد ورقة إستراتيجية الحد من الفقر في سبتمبر 2007، بلغت جمهورية أفريقيا الوسطى الحد الذي يؤهلها للبت في حالتها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وينبغي تبعا لذلك أن تستفيد من تخفيض مؤقت لديونها. غير أنه لكي تستفيد جمهورية إفريقيا الوسطى بتخفيض دائم لديونها، يتعين على السلطات مواصلة الإصلاحات التي تم إطلاقها في إطار مشروع تسهيل الحد من الفقر لتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي والإبقاء عليه، فضلا عن مواصلة تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر واستكمال بعض الإصلاحات الحاسمة التي ستمكن من تحسين إدارة المالية العامة والحكم والشفافية لاسيما في قطاعي التعدين والغابات.

26- تم عرض ورقة استراتيجية الحد من الفقر في بروكسيل بتاريخ 26 أكتوبر خلال المائدة المستديرة للمانحين، التي تم تنظيمها في إطار متابعة الاجتماع التشاوري لشركاء جمهورية إفريقيا الوسطى المنعقد برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في بروكسيل في يونيو 2007. مكّنت المائدة المستديرة من جمهورية إفريقيا الوسطى من الحصول على تعهدات مالية للفترة 2008-2010 بلغت 600 مليون دولار أمريكي. ومتابعة للمائدة المستديرة، أعلن رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في بانغي بتاريخ 8 مايو 2008 تخصيص 137 مليون يورو لجمهورية إفريقيا الوسطى خلال السنوات الخمس القادمة فضلا عن تنفيذ مشروع مبلغه 10 مليون يورو لتعزيز القضاء وإعادة هيكلة الشرطة.

### ثالثا - متابعة بيان الاجتماع السابع والستين لمجلس السلم والأمن

27- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت المفوضية على ضمان متابعة مقرر الاجتماع السابع والستين للمجلس. وعليه، قامت المفوضية بأنشطة عدة لدعم عملية تعزيز السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع.

### ألف - مؤتمر التضامن الإفريقي

28- في إطار متابعة البيان الصادر عن الاجتماع السابع والستين لمجلس السلم والأمن، قامت المفوضية، بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، بتنظيم مؤتمر للتضامن الإفريقي مع جمهورية إفريقيا الوسطى في أديس أبابا بتاريخ 19 أكتوبر 2007. شاركت الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول



وسط إفريقيا في هذا المؤتمر الذي كان قد حضرَ لاجتماع تنسيقي على مستوى المفوضية في أغسطس 2007، تلتها زيارة أجزاها المبعوث الخاص لجمهورية إفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الخبراء المتعددة الاختصاصات إلى بانجي وتم خلالها عقد لقاءات مع سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى، بما في ذلك الرئيس بوزيزيه. وكان المؤتمر يهدف إلى التعبير عن تضامن إفريقيا مع جمهورية إفريقيا الوسطى من جهة وتسهيل تعبئة المجتمع الدولي كي يقدم لجمهورية إفريقيا الوسطى دعما يتناسب مع الاحتياجات الهائلة لهذا البلد ويكون أكثر ملائمة لوضعها الخاص. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر قد انعقد بأسبوع واحد قبل المائدة المستديرة للمانحين الذي كان من المقرر عقدها في بروكسيل بتاريخ 26 أكتوبر.

29-مكّن المؤتمر من استعراض تطورات الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى وعرض احتياجات هذا البلد على أساس تقرير بعثة الخبراء المتعددة الاختصاصات التي أرسلها الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا إلى بانجي في أبريل 2006 والمعلومات الإضافية التي قدمها وفد جمهورية إفريقيا الوسطى. رحب المؤتمر بالاتصالات التي أجرتها حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى مع المجموعات السياسية العسكرية بهدف إيجاد حل لتقاضي لمطالبها في إطار الاحترام المطلق للشرعية الدستورية والمؤسسات المنتخبة ديموقراطيا وكذلك بالتدابير التي تم اتخاذها من أجل إجراء الحوار السياسي الشامل. كما عبر المؤتمر عن ارتياحه للإصلاحات التي قامت بها حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى بما في ذلك في مجال الحكم، داعيا إياها إلى مواصلة تعميقها. وأخيرا، رحب المؤتمر ببلوغ جمهورية إفريقيا الوسطى الحد الذي يؤهلها للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. أكد المؤتمر على أن التحديات التي تواجه جمهورية إفريقيا الوسطى وصلت إلى مستوى تحتاج فيها إلى مساعدة أكبر وأكثر ملائمة من تلك التي يقدمها اليوم شركاء التنمية. وعليه، فإن المؤتمر، وقد أشار إلى الدعم الذي يقدمه الشركاء الثنائيون ومتعددي الأطراف لجمهورية إفريقيا الوسطى، وجه نداء ملحا من أجل أن يقوم المجتمع الدولي بعمل صارم وشامل يمكّن جمهورية إفريقيا الوسطى من الخروج نهائيا من الأزمة الطويلة التي عانت منها وتحسين الظروف المعيشية لسكانها.

30-قدم بعض الدول الأعضاء معلومات حول المساعدة التي تقدمها أصلا لجمهورية إفريقيا الوسطى. فضلا عن ذلك، أعلنت دول ومنظمات إفريقية أخرى عن نيتها في المساهمة في جهود إعادة الإعمار وبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى إما ماليا وإما عن طريق تقديم مساعدة فنية ومادية في مجالات التعليم والصحة والزراعة والطيران المدني وكذلك الدفاع والأمن. ومن جانبها، تعهدت المفوضية بمواصلة دعم القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا وتأييد الحوار السياسي الشامل والاستمرار في توعية المجتمع الدولي لتقديم مزيد من الدعم لجمهورية إفريقيا الوسطى. تم رفع استنتاجات المؤتمر إلى المائدة المستديرة لشركاء التنمية، التي عقدت في بروكسيل بعد ذلك بأسبوع والتي كان الاتحاد الإفريقي ممثلا فيها بالمبعوث الخاص إلى جمهورية إفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الخبراء المتعددة الاختصاصات والأمين التنفيذي للبعثة الدائمة للاتحاد الإفريقي في بروكسيل وموظفين من المفوضية.

31- عملا بمقرر المجلس، أبقّت المفوضية على دعمها للقوة المتعددة الجنسيات لتمكينها من مواصلة أنشطتها في جمهورية إفريقيا الوسطى لاسيما من خلال تعبئة الموارد المطلوبة في إطار صندوق تسهيل السلام في إفريقيا. في نوفمبر 2006، قامت المفوضية، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، ببعثة لتقييم أنشطة القوة المتعددة الجنسيات للفترة من يوليو إلى 31 ديسمبر 2007. خلصت البعثة إلى نتيجة مفادها استحالة النظر في فك ارتباط القوة نتيجة للظروف الأمنية السائدة والاستحقاقات الهامة القادمة (الانتخابات المقررة في 2010). أوصت البعثة بتقديم مساهمة مالية تغطي الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2008 وتأخذ في الاعتبار الوحدة الكاميرونية الجديدة ونقل المسؤوليات العملية للقوة من المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا إلى المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا.

32- بعد ذلك، كتب كل من الرئيس الحاج عمر بونغو أوديمبا، بصفته رئيس لجنة فضاء المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا المخصصة للمسائل الخاصة بجمهورية إفريقيا الوسطى ورئيس مفوضية المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، أنتوان نتسيمي إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي لالتماس دعمها في الحصول على تجديد تمويل أنشطة القوة المتعددة الجنسيات. ومن جانبها، اتصلت المفوضية بمفوض التنمية والمساعدة الإنسانية للمفوضية الأوروبية، السيد لوي ميشيل، الذي أكد في رسالة موجهة إلى مفوض السلم والأمن المنتهية ولايته موافقة الاتحاد الأوروبي على تمديد التمويل المخصص في إطار صندوق تسهيل السلام في إفريقيا. وقد وصلت المساهمة المالية المقدمة للعام 2008 إلى 10,2 مليون يورو. ومن المقرر إيفاد بعثة أخرى مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي في سبتمبر المقبل لتقييم أنشطة عام 2008 وإمكانية تجديد تمويل القوة المتعددة الجنسيات عن طريق صندوق تسهيل السلام.

#### باء - الدعم المقدم للحوار السياسي الشامل

33- في مقرره الصادر في 7 ديسمبر 2006، طلب المجلس من رئيس المفوضية بحث أفضل السبل لاستبقاء التزام سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى وكذلك جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في البلاد بتشجيع الوئام الوطني واحترام المؤسسات وحقوق الإنسان. وردا على الدعوة الموجهة من المفوضية، زار المبعوث الخاص لرئيس المفوضية جمهورية إفريقيا الوسطى في بداية شهر مارس للتباحث مع سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى والمنظمة الدولية للفرانكوفونية ومركز الحوار في المجال الإنساني بشأن الظروف العامة التي تحيط بتحضيرات الحوار السياسي الشامل والوقوف على اتجاهات الأعمال التحضيرية وعلى الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد الإفريقي خلال الحوار.

34- فضلا عن ذلك، قدمت المفوضية مساهمة مالية قدرها 50.000 دولار أمريكي لتنظيم الحوار. وكانت هذه المساهمة محل "اتفاق بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن استخدام المساهمة المالية التي قدمتها مفوضية الاتحاد الإفريقي للحوار الشامل في جمهورية إفريقيا الوسطى"، تم توقيعه في بانجي بتاريخ 5 مارس 2008 من قبل المبعوث الخاص لرئيس المفوضية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

35- في تقريرها النهائي المرفوع إلى الرئيس بوزيزيه في 25 أبريل 2008، اقترحت اللجنة التحضيرية للحوار السياسي الشامل تعيين الاتحاد الإفريقي كميسر دولي على غرار الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. ويتطلب هذا الدور من الاتحاد الإفريقي مشاركة أقوى في الحوار المقرر عقده في يونيو 2008 وفي متابعة القرارات التي ستتخذ عنها.

### جيم - المشاركة في الحلقة الدراسية حول إصلاح القطاع الأمني

36- أخيراً، شاركت المفوضية في الحلقة الدراسية حول إصلاح القطاع الأمني، التي عقدت في بانجي من 14 إلى 17 أبريل. وقد اعتبر رئيس اللجنة التحضيرية حضور ممثل عن الاتحاد الإفريقي بمثابة ضمان آخر على التزام الشركاء الدوليين.

### ثالثاً - الملاحظات

37- منذ انعقاد الاجتماع الأخير للمجلس، تم إحراز تقدم هام في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى وتسهيل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. أود أن أرحب بمختلف الاتفاقات التي تم إبرامها مع الحركات المسلحة وأن أناشد جميع الأطراف المعنية الاحترام الدقيق للالتزامات التي تم قطعها. كما تم إحراز تقدم كبير في الحوار السياسي الشامل. أعبر عن ارتياحي لاختتام أعمال اللجنة التحضيرية وأحث كافة الأطراف على التحلي بالإرادة السياسية المطلوبة لنجاح هذا الحوار، حيث أن نجاح الحوار يعتبر أمراً حاسماً لحسن سير الانتخابات المقرر إجراؤها في 2010 وتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن.

38- إن تحقيق الاستقرار الدائم في جمهورية إفريقيا الوسطى يبقى مرهوناً بتعبئة دعم مناسب من المجتمع الدولي يُمكن البلاد من مواجهة تحدياتها العديدة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. وإذ أُعبر عن تقدير الاتحاد الإفريقي للدعم الثمين الذي يقدمه المجتمع الدولي، أدعو جميع شركاء جمهورية إفريقيا الوسطى لأن يقدموا لها كل الدعم المطلوب. في القوت نفسه وكما أشار إلى ذلك مؤتمر التضامن مع جمهورية إفريقيا الوسطى، يتعين على حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى مواصلة وتعميق الإصلاحات التي شرعت فيها في مجال الحكم، علماً أن ضمان مزيد من الشفافية والاحترام في الإدارة الاقتصادية والاحترام الدقيق لحقوق الإنسان سيسهمان في تهيئة الظروف المواتية لتحقيق تنمية مستدامة وتعزيز التزام شركاء جمهورية إفريقيا الوسطى.

39- من جانبها، ستضاعف المفوضية من جهودها لدعم جمهورية إفريقيا الوسطى. وسيعمل الاتحاد الإفريقي في آن واحد على دعم الحوار السياسي الشامل بكل الوسائل الممكنة وضمان المتابعة الملائمة لاستنتاجات مؤتمر التضامن الإفريقي. في هذا السياق وبشرط تعبئة الموارد المطلوبة بهذا الخصوص لاسيما لدى شركاء الاتحاد الإفريقي، تعزز المفوضية فتح مكتب اتصال في بانجي. في الوقت الراهن وامتداداً لاستنتاجات مؤتمر التضامن مع جمهورية إفريقيا الوسطى، ستقوم المفوضية خلال الأسابيع القليلة المقبلة

بإيفاد بعثة تتضمن ممثلين عن الدول التي تعهدت بتقديم المساعدة خلال مؤتمر التضامن وذلك بهدف التباحث مع سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى بشأن طرق التجسيد الفوري لهذه التعهدات على الأرض. فضلا عن ذلك، ستواصل المفوضية العمل بصورة وثيقة مع المفوضية الأوروبية في إطار الدعم المقدم للقوة المتعددة الجنسيات وستؤيد كافة الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية القوة.

African Union Commission (AUC)

PAPS Digital Repository

<https://papsrepository.africa-union.org/>

---

PSC Outcomes

Communiqués

---

2008-05-29

# Communiqué of the 130th Meeting of the Peace and Security Council Held on 29 May 2008, Addis Ababa, Ethiopia.

Peace and Security Council

African Union Commission

---

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1202>

*Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)*